قضايا سياسية

اسم المقال: عدم الانحياز الجديد طبيعة (الاصطفاف، تحدياته، مآلاته)
اسم الكاتب: د. سومر منير صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7575
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 04:49 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

عدم الانحياز الجديد طبيعة (الاصطفاف، تحدياته، مآلاته)[▽]

(New non-aligned/Nonalignment 2.0)

الدكتور سومر منير صالح [*] Somar Mounir Saleh

الملخص

تتناول هذه الدّراسة تحليلاً مفهوم عدم الانحياز الجديد، وتناقش بشكلٍ مفصّلٍ طبيعة العلاقة بين عدم الانحياز الجديد والجنوب العالميّ، وتحلل دوافع ظهور عدم الانحياز الجديد في العلاقات الدولية، وتستشرف مآلاته في نظام دوليّ غير مستقر، وذلك من خلال اختبار ثلاث فرضياتٍ بحثية ، أولها فرضية توجه دول الجنوب العالميّ لسياسات عدم الانحياز النشط والتحوّط بهدف عزل نفسها عن منافسة القوى المهيمنة والصاعدة في نظامٍ دوليّ راهنٍ غير مستقرٍ وغير متعيّنٍ، هذا الافتراض تستكمله افتراضاتٌ أخرى تخدم غرض الإجابة على تساؤلات الدّراسة، أهمّها: فرضية إدراك الجنوب العالميّ لموقعه وأهميته في نظامٍ دوليّ آخذ بالتغير باعتباره دافعاً نحو عدم الانحياز النشط، والافتراض الثاني أنّ الاعتماد الدوليّ المعقّد من جهة، والتحديات العالمية والإنسانية من جهةٍ أخرى، يُمثل عقباتٍ حقيقيةٍ أمام سياسات عدم الانحياز، وتوصلت الدّراسة إلى نتائج بحثيةٍ أهمها: أنّ عدم الانحياز الجديد (N-NAM) ليس عودةً إلى منظومة عدم الانحياز القديم (NAM)، ولا تُمثل بطبيعتها امتداداً لها في حقبة الحرب الباردة، ولكنّها تتقاطع معها في الدول المؤسِسة وفكرة عدم الانخراط في صراع الكتل المتنافسة، وعلى خلاف منظومة عدم الانحياز القديمة فالإحياء الجديد للسياسة السيادية لم يكن مدفوعًا بالقومية، بل من أمميةٍ غير منحازةٍ، تنطلق من ضرورة العودة إلى ميثاق الأمم المتحدة وبناء نظامٍ دوليٍّ ديمقراطيٍّ، كما يُمثل التحّوط الاستراتيجيّ منهج عدم الانحياز الجديد للجنوب العالميّ في مرحلة تحول القوة العالمية الراهن، يسمح بانخراط الجنوب العالميّ مع أطراف الصراع والتنافس، للتخفيف من احتمالات الهيمنة، وتنويع الشراكات الأمنية والسياسية والاقتصادية بما يضمن المصلحة الوطنية، وذلك دون الحاجة إلى اصطفافاتٍ، وتحالفاتٍ، أو إعلان الحياد، إضافةً إلى ذلك فقد توصلت الدّراسة إلى أنّ الحرب الأوكرانية (2022) قد أبرزت الانقسامات السياسية والاقتصادية والثقافية القائمة في العالم بين الغرب والجنوب، كما أبرزت عدم قناعة دول الجنوب بالنظام الدولي الليبراليّ السائد، وسعيهم نحو نظامٍ دوليٍّ أكثر احتراماً لقيم الجنوب وحقهم في إدارة جدول الأعمال الدوليّ، وتوصلت الدّراسة

▽ تاريخ التقديم : 2023/10/5 تاريخ القبول: 2023/11/4 تاريخ النشر: 2023/12/31

(*) عميد كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية-جامعة الشام الخاصة somar.saleh@aspu.edu.sy

أيضاً إلى أنّه من غير الواضح بعد مدى التزام الجنوب العالميّ مستقبلاً بسياسة عدم الانحياز، فهيّ تحتمل التوجه الرسميّ، كما تحتمل كونّها مرحلةٌ مؤقتةٌ تنتهي بانتهاء مرحلة تحول القوة العالميّ.

الكلمات المفتاحية: عدم الانحياز الجديد، الجنوب العالميّ، الغرب، الليبرالية، النظام الدوليّ، تحوّل القوة.

Abstract:

This study analyzes the concept of the new non-alignment, discusses in detail the nature of the relationship between the new non-alignment and the Global South, analyzes the motives for the emergence of the new non-alignment in international relations, and anticipates its consequences in an unstable international system, by testing three research hypotheses, the first of which is the orientation hypothesis. The countries of the Global South adopt policies of active non-alignment and precaution with the aim of isolating themselves from the competition of dominant and rising powers in a current unstable and uncertain international system. This assumption is complemented by other assumptions that serve the purpose of answering the questions of the study, the most important of which is: the hypothesis of the Global South's awareness of its position and importance in a changing international system. As a motivation towards active non-alignment, and the second assumption is that the complex international dependence on the one hand, and global and humanitarian challenges on the other hand, represent real obstacles to non-alignment policies. The study reached research results, the most important of which is: that the new non-alignment ((N-NAM) is not a return to The old Non-Aligned System (NAM), which by its nature does not represent an extension of the Cold War, but intersects with it in the founding countries and the idea of not engaging in the conflict of competing blocs. Unlike the old Non-Aligned System, the new revival of sovereign politics wasn't driven by nationalism, but rather by a non-partisan internationalism. It is biased, stemming from the necessity of returning to the United Nations Charter and building a democratic international system. Strategic hedging also represents the global South's new non-aligned approach in the phase of global power transformation. It allows the Global South to engage with the parties to the conflict, to mitigate the possibilities of hegemony, and to diversify security, political, and economic partnerships to include it guarantees the national interest, without the need for alignments, alliances, or declaring neutrality. In addition, the study concluded that the Ukrainian war (2022) highlighted the existing political, economic, and cultural divisions in the world between the West and the South, and highlighted the lack of respect of the countries

of the South for the international order. The prevailing liberalism and their pursuit of an international system that is more respectful of the values of the South and their right to manage the international agenda. The study concluded that it is not yet clear to what extent the Global South's commitment in the future to the policy of non-alignment, as it bears a stable official orientation, and it bears being a temporary stage that ends with the end of a stage of Global power shift.

- **Keywords:** the new non-alignment, the global south, the West, liberalism, the international system, power shift.

المقدمة :

تشهد القوة العالمية راهناً تحولاتٍ عميقةً في التكوين (الطبيعة) وفي التوزيع العالمي للهيمنة، بالتزامن مع تآكل (الهيمنة الأحادية) على النظام الدوليّ، وعدم قدرتها على وضع جدول الأعمال الدوليّ منفرداً كما كان في العقدين الماضيين، طبعاً جزءٌ من هذا التحول مردّه الضعف البنيويّ للقوة المهيمنة، وجزءٌ منه مرتبطٌ بزيادة منسوب القوة للقوى العالمية (الصاعدة والناشئة)، وجزءٌ آخرٌ مرتبطٌ بتبعات الأزمة المالية العالمية (2008)، ويتجسد هذا التحول في تراجع الفوارق في مقومات القوة وتوزيعها بين القوة المهيمنة في العالم والقوى التعديلية، التي تعمل على تغيير ميزان القوى العالمي، وتغيير طابع الاقتصاد العالميّ، وتسعى لتعدديةٍ قطبيةٍ في العلاقات الدولية.

وإذا كان تحول القوة أو بالأدّق تحولات القوة أمراً واقعاً ومستمراً ولكنّه بطيءٌ، إلّا أنّ اتجاهات توزيع الهيمنة عالمياً، وقواها الأساسية (دولٌ قومية، منظماتٌ حكومية غير حكومية، شركاتٌ متعددة الجنسيات) والنتيجة التي قد تفضي إليها، غير محسومةٌ بعد، فالصعود التاريخي للغرب منذ القرن السادس عشر، بات في مرحلة التراجع، السياسيّ والاقتصاديّ والقيميّ، بعكس الصعود التاريخيّ للقوى التعديلية الراهنة، التي تحاول الخروج من تبعات قرون الإذلال والتحكم الغربي إبان الحقب الاستعمارية التي هيمنت عليها القوى الأوربية سابقاً، وتحاول بناء نظامٍ دوليٍّ أكثر توازناً واستقراراً.

وفي خضم هذه التحولات البنيوية في النظام الدولي، عاد مجدداً الجنوب العالمي ليعبر عن العالم النامي ككتلةٍ سياسيةٍ مؤثرةٍ في الحقبة ما بعد الاستعمارية، ونظراً لطبيعة هذه التحولات وما يرافقها من عدم استقرارٍ استراتيجيٍّ عالميّ، بات هذا الجنوب يمارس سياسته الخارجية تحت إكراهات مرحلة تحول القوة الراهن، التي تفرض على تلك الدول اتباع أنماطٍ من السياسات الخارجية كانت للأمس القريب تبدو غير مألوفةٍ (كعدم الانحياز، والتحوط، والموازنة)، أمّا اليوم فأصبحت خياراتٍ عقلانيةٍ لتلك الدول في مواجهة تحديات وتبعات

مرحلة تحول القوة العالمي، والتي ستفضي إلى بنيةٍ جديدةٍ للنظام الدولي، فقد أثبت الخبرة التاريخية أنّ أيّ نظامٍ عالميٍّ هو نظامٌ نسبيٌّ وقصيرٌ نسبياً، انطلاقاً مما تقدم، تناقش هذه الدّراسة (عدم الانحياز الجديد) كسياساتٍ متبعةٍ في الجنوب العالميّ، وتستكشف مدى ارتباطها بحركة عدم الانحياز التقليدية، وتحلل عوامل ازدهارها، ومعوقات استمرارها.

هدف البحث : تهدف الدِّرَاسَةَ إلى الإجابة عن جملّة التّساؤلات البحثيّة التي حددها الباحث، وذلك للوصول إلى فهمٍ واضحٍ وعميقٍ حول عدم الانحياز الجديد (طبيعة الاصطفاف، تحدياته، مآلاته)، وفي مقدمها فهم طبيعة عدم الانحياز الجديد، ومعرفة دوافع ظهور عدم الانحياز الجديد في العلاقات الدولية، وما هيّ عوامل ازدهاره، إضافةً إلى تحديد مآلات عدم الانحياز الجديد مستقبلاً.

مشكلة البحث : في نظامٍ عالميٍّ جديدٍ (ما بعد غربيّ)، الصراع لن يكون بين (غرب وشرق)، ولا بين (الشمال والجنوب) بالمعنى السائد في حقبة (النظام الليبراليّ الغربيّ)، بل سيكون بين (الجنوب والغرب) وفق معايير جديدة يفرضها تآكل هذا النظام وبزوغ معايير جديدةً تعمل عليها دول الجنوب العالمي. راهناً يتكتل الجنوب العالمي (دون مأسسة) باتجاه كتلةٍ سياسيةٍ في عالمٍ ينحو باتجاه تعددية في الأقطاب، محتملةٍ، ولكنّها غير محسومةٍ بعد، هذا الجنوب قد لا يكون قُطباً بحدّ ذاتها، ولكنّه حكماً ليس تحت هيمنة وفي دائرة قطبٍ ما، في ضوء ما سبق يبرز تساؤلٌ رئيسٌ تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه: في نظامٍ عالميّ جديدٍ ما بعد غربي، هل يتجه الجنوب العالميّ إلى عدم الانحياز، وما طبيعته؟، كما تحاول الدراسة الإجابة عن جملةٍ من التساؤلات البحثية المنبثقة والمرتبطة بمضمون الدراسة، وفي مقدمها:

ما دوافع ظهور عدم الانحياز الجديد في العلاقات الدولية؟

ما هي مآلات عدم الانحياز الجديد في نظامٍ دوليٍّ غير مستقرٍ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من افتراضٍ رئيسٍ مفاده:

في نظامٍ دوليٍّ راهنٍ غير مستقرٍ وغير متعينٍ في ظلّ تحول القوة العالميّ الراهن، تتجه دول الجنوب العالمي لعزل نفسها عن منافسة القوى المهيمنة والصاعدة، وتتخذ من سياسات عدم الانحياز النشط والتحوط أداةَ لتعزيز أمنّها القوميّ.

هذا الافتراض تستكمله افتراضاتٌ أخرى تخدم غرض الإجابة على تساؤلات البحث، أهمّها:

1. مثّل إدراك الجنوب العالميّ لموقعه وأهميته في نظامٍ دوليّ آخذ بالتغير دافعاً نحو عدم الانحياز النشط.
2. يُمثل الاعتماد الدوليّ المعقّد من جهة، والتحديات العالمية والإنسانية من جهةٍ أخرى، عقباتٍ حقيقيةٍ أمام سياسات عدم الانحياز.

الاطار المنهجي للبحث :

المنهج التحليليّ: هو المنهج الذي يتم من خلاله دراسة الإشكاليات العلمية المختلفة، ويستخدم في المنهج التحليليّ ثلاث عملياتٍ متكاملةٍ وهيّ التفسير، النقد، الاستقراء، وقد يستخدم الباحث إحدى هذه العلميات، أو قد يجمع بين عمليتين أو أكثر في سياق الدراسة، وسيتم توظيف هذا المنهج على مستوى تحليل طبيعة الجنوب العالميّ، ودوافع ظهور عدم الانحياز الجديد في العلاقات الدولية.

المنهج الاستقرائي: هو منهجٌ علميٌّ منظمٌ يرمي إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة، يعتمد المنهج على التفكير، والملاحظة، والمراقبة، وخبرات الباحث المعرفية والبحثية، وسيستخدم الباحث هذا المنهج لتحديد مآلات عدم الانحياز الجديد مستقبلاً استناداً إلى التحولات الراهنة في بنية النظام الدوليّ.

أولاً: الجنوب العالميّ ودوافع الاتجاه نحو عدم الانحياز

بدايةً مصطلح "الجنوب العالمي" ليس له تعريفٌ جغرافيٌّ متفقٌ عليه، فهو يشير إلى دولٍ تتقاطع في مجموعة من العناصر السياسية والاقتصادية، والمرتبطة بوجود تاريخٍ من الحكم الاستعماري، والفقر وعدم الاستقرار، وتدني معدلات التنمية، والمعروفة بالعالم الثالث أو العالم الناميّ، وغالباً ما يستخدم "الجنوب العالميّ" كبديلٍ أكثر حياديةً وموضوعيةً عن مصطلح العالم الثالث.

1. التأصيل النظريّ لمفهوم الجنوب العالميّ

لتجنب الارتباك وعدم الدقة في تحديد مفهوم الجنوب العالميّ وفق اعتباراتٍ اقتصاديةٍ (الحرمان، النمو) أو جغرافيةٍ أو حتى سياسيةٍ (الليبرالية الديموقراطية)، يُستخدم مصطلح الجنوب العالميّ لتحديد الدول المتأثرة سلباً بالعولمة الرأسمالية، ويعدّ الكاتب الأميركي كارل أوجيلسبي (Carl Ogelsby) أول من صاغ المصطلح في العام 1969 في كتاباته في المجلة الكاثوليكية (كومنويل) إبان ذروة حرب فيتنام (1955–1975)، فوَرد

مصطلح الجنوب العالمي في سياق (هيمنة الشمال على الجنوب العالميّ)[1]، آنذاك كان الاعتقاد السائد أنّ الدول مقسّمةٌ إلى ثلاثة عوالم، كما وصفها عالم الديموغرافيا الفرنسيّ (ألفريد سوفي–Alfred Sauvy) في العام 1952[2]، وشملت ("العالم الأول" الذي يضم الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، و"عالمٌ ثانٍ" يتألف من الاتحاد السوفييتي ودوله في الكتلة الشرقية السابقة، و"العالم الثالث" الذي يتألف من دولٍ "نامية" وغير منحازةٍ، تحررت في العقد الرابع والخامس من القرن الماضي)[3].

يضم الجنوب العالميّ أغلب سكان العالم ودوله، ومع ذلك يتم استبعادهم باستمرارٍ من عملية وضع جدول الأعمال في المنظمات الدولية التي تتخذ القرارات باسم "المجتمع الدوليّ"، ولكن مع ظهور قوىً صاعدةً من هذا الجنوب، أضحت الدول النامية في وضعٍ أقوى بكثير مما كانت عليه من قبل، تحديداً في حقبتي الحرب الباردة وما بعدها، فتجاوز الناتج المحلي الإجماليّ فيما يتعلق بالقوة الشرائية لدول مجموعة البريكس (مثلاً) –البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا قبل تحولها لبريكس بلس –مثيله في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، (إذ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدوله مجتمعةً 26 تريليون دولار، أو 60% من الناتج المحلي الإجماليّ لدول مجموعة السبع مجتمعة، ومع ذلك، على أساس تعادل القوة الشرائية، ويمثل الناتج المحليّ الإجماليّ لدول البريكس 31.5% من الاقتصاد العالمي، متجاوزًا حصة مجموعة السبع البالغة 30.4%)[4]، تمنح هذه القوة الاقتصادية المتنامية دول عدم الانحياز النشطة مزيدًا من النفوذ الدوليّ، والقدرة على صوغ المبادرة والاشتراك في وضع جدول الأعمال الدوليّ.

قد ولّد مزاجٌ جديدٌ من التحدي النابع من الإحباط في الجنوب العالميّ الاستغراب في عواصم الثالوث (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان)، حيث يجهد المسؤولون هنالك للإجابة عن سبب عدم قبول الحكومات في الجنوب العالميّ للرؤية الغربية للصراع في أوكرانيا، فبينما استجاب الشمال العالميّ كجبهةٍ موحدةٍ للحرب في أوكرانيا، اتخذ الجنوب مساراتٍ مختلفةٍ عن الشمال، بين الحياد وعدم الانحياز وقسمٌ منهم أيّد روسيا.

---

[1] Oglesby, Carl (1969). "Vietnamism has failed ... The revolution can only be mauled, not defeated", Commonweal, 90.

[2] Tomlinson, B.R. (April 2003). "What was the Third World?", Journal of Contemporary History, 38 (2): 307–309.

[3] STEWART PATRICK, ALEXANDRA HUGGINS, "The Term “Global South” Is Surging", Washington, DC, carnegie endowment, AUGUST 15, 2023, Retrieval 15/10/2023, **Link:** https://carnegieendowment.org/2023/08/15/term-global-south-is-surging.-it-should-be-retired-pub-90376.

[4] Hung Tran, "China and India are at odds over BRICS expansion" ,New Atlantics, Washington, DC ,Atlantic council, August 8, 2023,https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/china-and-india-are-at-odds-over-brics-expansion/

2. حركة عدم الانحياز التقليدية (النشأة والأهداف)

تشكلت حركة عدم الانحياز خلال الحرب الباردة، بمبادرةٍ من الرئيس اليوغوسلافي آنذاك جوزيف تيتو، كمنظمةٍ من الدول التي لم تسعى إلى الانحياز رسميًا إلى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي، ولكنّها سعت للبقاء مستقلةً أو محايدةً.

هذا وتعود أصول المصطلح إلى مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد (يوغوسلافيا) في العام 1961، والذي بُني على الأسس التي أرسيت في المؤتمر الآسيوي الأفريقي الذي عقد في باندونغ (إندونيسيا) في العام 1955، إضافةً إلى نتائج الاجتماع التحضيريّ لمؤتمر القمة الأول لحركة عدم الانحياز في القاهرة في مصر في الفترة من 5 إلى 12 حزيران 1961، والذي أكد (على وجود عالمٍ ثالث، ثم الحيادية، وأخيراً إزالة الاستعمار)[1]، ثم ناقش المشاركون توجهات سياسة عدم الانحياز، والتي تم تبنيها لاحقاً كمعايير للعضوية، والتي كانت على النحو التالي[2]:

أ. كان ينبغي للبلد أن يتبنى سياسةً مستقلةً قائمة على التعايش بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز، أو ينبغي أن يُظهر اتجاهًا لصالح مثل هذه السياسة.

ب. ينبغي للبلد المعني أن يدعم باستمرارٍ حركات الاستقلال الوطني.

ت. لا ينبغي أن تكون الدولة عضوًا في تحالفٍ عسكريٍّ متعدد الأطراف يتم عقده في سياق صراعات القوى العظمى.

ث. إذا كان لدولةٍ ما اتفاقيةٌ عسكريةٌ ثنائية مع قوة عظمى، أو كانت عضوًا في اتفاقية دفاعٍ إقليمية، فلا ينبغي أن يتم إبرام الاتفاقية أو الاتفاقية عمدًا في سياق صراعات القوى العظمى.

ج. إذا كانت قد تنازلت عن قواعد عسكرية لقوةٍ أجنبية، فلا ينبغي أن يتم التنازل في سياق صراعات القوى العظمى.

إذاً سعت حركة عدم الانحياز التقليدية –آنذاك– إلى إنشاء مسارٍ مستقلٍ في السياسة العالمية لا يؤدي إلى تحول الدول الأعضاء إلى بيادق في الصراعات بين القوى الكبرى، مسارٌ يحدد الحق في السيادة، والنضال ضدّ الإمبريالية والاستعمار الجديد، واستخدام الاعتدال في العلاقات مع جميع القوى الكبرى باعتبارها العناصر

[1] المرجع السابق نفسه.
[2] مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية: منذ النشأة حتى مؤتمر نيودلهي لوزراء الخارجية 1981، (القاهرة: الدار العالمية، 1983)، ص 72.

الأساسية الثلاثة التي أثّرت في نهجها، (طبعاً لا يوجد لحركة عدم الانحياز دستورٌ رسميٌّ أو سكرتارية دائمة، وإدارتها غير هرميةٍ وقابلةٌ للتناوب، يتم اتخاذ القرارات بالإجماع، الأمر الذي يتطلب اتفاقًا جوهريًا، ولكن ليس بالإجماع)[1].

راهناً، هنالك هدفٌ إضافيٌّ يتمثل في تسهيل إعادة هيكلة النظام الاقتصاديّ الدوليّ بما يخدم التغيرات البنيوية لدول الجنوب العالمي على مستوى الاقتصاد والتنمية.

3. عدم الانحياز الجديد و(النشط)، النشأة والخصائص

مع نهاية حقبة (ما بعد الحرب الباردة)، انقسم العالم الجديد (مبدئياً) لكتلتين: الأولى الغرب العالمي والثانية الشرق العالميّ، وامتاز هذا التقسيم عن فكرة الشرق والغرب (الحرب الباردة) بمسألتين: الأولى عولمة المعيار بغض النظر عن التكتل، والثانية المعيار ذاته، فهو مختلفٌ في منظومة التفكير وليس الأيدولوجيا أو الاتجاه الجغرافي، أو حتى معيار الليبرالية والديموقراطية، ومع ظهور إرهاصات صراعٍ طويل الأمد قريبٍ من فكرة الحرب الباردة بين الكتلتين (الغربية والشيوعية)، تشير الدلائل إلى تجّمع مجموعةٍ من الدول (أغلبها من الجنوب العالميّ) بين الكتلتين يشتركون في مبدأ عدم الانحياز للصراع الجديد ولكنّها دون عتبة (التعاهد) راهناً، ولا تمُثل بطبيعتها امتداداً لعدم الانحياز في الحرب الباردة ولكنّها تتقاطع في الدول المؤسِسة وفكرة عدم الانخراط في صراع الكتل المتنافسة، ويستكشف راهناً صانعو السياسات والباحثون من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب أسيا وجنوب شرق آسيا المخاطر، فضلاً عن الفرص الجديدة، التي تمُثلها الحرب الأوكرانية والعودة الأوسع لصراع القوى العظمى في بلدانهم ومناطقهم، ويحاولون الوصول إلى سياساتٍ تمنع الفوضى المتوقعة حال عدم الوصول لقناعاتٍ مشتركةٍ بغض النظر عن نتيجة الحرب الأوكرانية، ويستند موقف عدم الانحياز الجديد إلى الحاجة المتصورة للحفاظ على السيادة في الجنوب العالمي، ومتابعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاستفادة من الشركاء الخارجيين الأقوياء دون الحاجة إلى اختيار أحد الجانبين، كما أنّه يأتي من المظالم التاريخية خلال حقبة الاستعمار والتدخل في الحرب الباردة، تشمل هذه المظالم التدخلات العسكرية الأمريكية أحادية الجانب في غرينادا (1983) وبنما (1989) والعراق (2003).

ما ظهر معاصراً من عدم انحياز (N–NAM) ليس عودةً إلى منظومة عدم الانحياز القديم (NAM)، ولكنه مؤشرٌ على ظهور مناخٍ سياسيٍّ جديدٍ ودولٍ تنهج نهجاً متشابهاً في السياسة الخارجية، تتطلب دراسةً متأنية،

[1]Shyam Singh Shashi, Encyclopaedia Indica: Independent India and wars - II, Anmol Publications, 1996, p 20.

فالتأثير السلبيّ للإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، مثل العقوبات والمقاطعات والحظر والحصار، أحدثت آثارًا سلبية، لا سيما في العالم النامي، وشكّلت إحباطاً للبلدان النامية من سياسات الثالوث الليبرالي، ومن بوليفيا إلى سريلانكا، سئمت هذه البلدان، التي تشكل غالبية دول العالم، من دورة التقشف المتعلقة بالديون التي يقودها صندوق النقد الدوليّ، وعلى خلاف منظومة عدم الانحياز القديمة فالإحياء الجديد للسياسة السيادية لم يكن مدفوعًا بالقومية، بل من أمميةٍ غير منحازة، بهذا الاتجاه والمنحى يركز بيان وزراء بريكس في جنوب إفريقيا (حزيران 2023) على (تعزيز التعددية والتمسك بالقانون الدوليّ، بما في ذلك المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها حجر الزاوية الذي لا غنى عنه)[1]، أمميةٌ غير منحازةٍ تواجه الثالوث الليبرالي (الولايات المتحدة، اليابان والاتحاد والأوربي) ورؤيتهم الضيقة بناءً على مصالح نخبهم للنظام الدوليّ القائم على القواعد، بينما تنطلق أممية الجنوب العالمية من ضرورة العودة إلى المصدر –ميثاق الأمم المتحدة –وبناء نظامٍ دوليٍّ ديمقراطيٍّ حقيقيّ.

يشير مصطلح "عدم الانحياز النشط–Active Non–Alignment" إلى (سياسةٍ خارجيةٍ تبحث باستمرار عن الفرص في عالمٍ متغيرٍ، وتقييم كلّ منها على أساس مزاياها، وهيّ تعترف بالجذور التاريخية لسياسة عدم الانحياز ولكنّها تكيّفها مع القرن الحادي والعشرين، إنّه يتطلب سياسةً خارجيةً ذكيةً بشكلٍ خاص، سياسةٌ منسجمةٌ مع العديد من المخاطر في البيئة الدولية الحالية)[2]، تستند إلى عدم القبول المسبّق بمواقف أيّ من القوى العظمى المتنازعة، بدلاً من ذلك، يجب عليهم أن يتصرفوا، دفاعًا عن مصلحتهم الوطنية، دون الاستسلام لضغوط القوى المهيمنة.

إذاً، تتطلع دول الجنوب العالميّ بموجب عدم الانحياز الجديد إلى عزل نفسها عن منافسة القوى العظمى، ولكنّها تبقى على تمسكها **بمبادئ** النظام الدولي المستند إلى الأمم المتحدة وليس إلى النظام الدوليّ القائم على القواعد وفق رؤية الثالوث الأوربيّ الأميركيّ الياباني.

[1] "Joint Statement of the BRICS Ministers of Foreign Affairs and International Relations", BRICS, Cape Town, South Africa, 1 June 2023, https://brics2023.gov.za/wp-content/uploads/2023/07/Joint-Statement-BRICS-MFA-1-June_2023.pdf.

[2] Jorge Heine, Non-Alignment is Back in the Global South, Albeit in a Different Incarnation, Boston, Boston University Global Development Policy Center , February 27th, 2023, Available at the link: https://www.bu.edu/gdp/2023/02/27/non-alignment-is-back-in-the-global-south-albeit-in-a-different-incarnation/

في الواقع، يمكن لدول حركة عدم الانحياز أن تستفيد من نهج الحياد وتجنب الاصطفاف المباشر مع أيّ قوةٍ عظمى، حيث امتنعت عشرات الدول عن التصويت في الأمم المتحدة ضدّ العملية الروسية في أوكرانيا كمثالٍ على هذا النهج.

تميل منظومة عدم الانحياز الجديدة لأن تكون (حسب توصيف وزير خارجية سنغافورة فيفيان بالاكريشنان) محايدةً في مجالات العلوم والتكنولوجيا وسلاسل التوريد كردّ فعلٍ على العواقب المدمرة الناجمة عن الانقسام التكنولوجي والاقتصادي الحقيقي بين القوى العظمى، مع التزامٍ بالمعرفة المفتوحة، والمشاركة العادلة وضمان الملكية الفكرية، ليكون العالم أكثر ابتكارًا وموثوقية وجدارة بالثقة[1].

تأسيساً على ما سبق، الكثير من الفوارق البنيوية تجعل من عدم الانحياز الجديد سياقاً مغايراً عن حركة عدم الانحياز التقليدية، أبرزها:

أ. ضعف التأثير الأيديولوجيّ، نشأت حركة عدم الانحياز التقليدية في بيئة استقطابٍ دوليٍّ أيديولوجيٍّ شديدٍ بطبيعته بين المعسكر الاشتراكي السابق والمعسكر الليبرالي، أمّا راهناً فالصراع بين روسيا والصين من جهةٍ، والغرب من جهة أخرى لا يعكس بطبيعته صراعاً أيديولوجياً شاملاً، وحجم الاعتمادية الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة يخفف من حدّة الاتجاهات الأيديولوجية.

ب. العولمة الثالثة، فالعولمة سيما الموجة الثالثة منها كسياقٍ اقتصاديٍّ ومعرفيٍّ ورقميٍّ، ورغم تأثيراتها السلبية على بلدان الجنوب عموماً إلّا أنّها عقّدت من طبيعة العلاقات الدولية وزادت من الاعتمادية الاقتصادية والأمنية بين الدول.

ت. تلاشي فكرة الاستعمار، فدول العالم النامي لم تعد تخشى من فكرة الاستعمار التقليدية، وباتت أغلب تلك الدول تمتلك أدوات مقاومةٍ وردعٍ لتلك السياسات.

ث. توسع مفهوم التنظيم الدوليّ، فإبان حقبة الحرب الباردة كان التنظيم الدوليّ انعكاساً للاستقطاب بين الكتلتين الشرقية والغربية، راهناً مع توسع التنظيم الدوليّ واتجاهه نحو مزيد من المنظمات والتكتلات، بات العالم النامي أكثر حضوراً وفعاليةً على مستوى العلاقات الدولية من خلال تلك المنظمات والتكتلات، وأبرزها: (البريكس، أسيان، شنغهاي..).

[1] Ng Wei Kai," New ‘non-aligned movement’ needed for countries amid US-China tensions: Vivian Balakrishnan", The Straits Times leadership, nova 2022, Available at the link: https://www.straitstimes.com/singapore/about-the-straits-times-leadership

ثانياً: دوافع ظهور عدم الانحياز الجديد في العلاقات الدولية

لقد أبرزت العملية العسكرية الخاصة لروسيا في أوكرانيا (2022)، الاتجاهات الجيوسياسية الناشئة دولياً والتي تزامنت مع صعود وتكثيف المنافسة بين القوى العظمى، والتي ربما تكون عودةً لظهور حركة عدم انحيازٍ (جديدةٍ) كقوةٍ جيوسياسيةٍ مؤثرةٍ في العلاقات الدولية، ومع الانتقال تدريجاً إلى عصرٍ متعدد الأقطاب ناشئٍ، لا ترغب دول الجنوب العالميّ أن تجد نفسها محاصرةً بين قوىً كبرى متصارعة.

1. التغيرات الهيكلية (Structural Change) في بنى دول الجنوب العالمي

أ. الناتج الإجمالي العالمي: بناءً على بيانات صندوق النقد الدولي، يوضح أنّه لأول مرةٍ منذ قرون، تجاوز الناتج المحليّ الإجمالي لبلدان الجنوب العالميّ مثيله في بلدان الشمال العالمي، فمثلاً (تُشكل مجموعة البريكس حالياً 23% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و42% من سكان العالم، وأكثر من 16% من التجارة العالمية، وقد أظهرت أحدث البيانات (2023) تفوق مجموعة البريكس لأول مرةٍ على مجموعة السبع إذ تمثل كتلة البريكس حاليًا 31.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، متجاوزة مجموعة السبع، التي تَمثل حاليًا 30.7% فقط)[1]، فقد أدى صعود هذه البلدان النامية –على الرغم من التفاوت الاجتماعيّ الكبير الموجود داخلها –إلى ظهور موقفٍ جديدٍ بين طبقاتهم الوسطى ينعكس في زيادة الثقة بحكوماتهم، ولم يعودوا يقبلون وجهات النظر الضيقة لبلدان الثالوث باعتبارها عالميةً، ولديهم رغبةٌ أكبر في ممارسة مصالحهم الوطنية والإقليمية باستقلالية[2].

ب. القوة التفاوضية الجديدة: يلبي نموذج عدم الانحياز النشط احتياجات البلدان الإقليمية التي تسعى إلى تنويع علاقاتها فيما يعتبرونه عالمًا متعدد الأقطاب،[3] والأهم من ذلك، أنهم يعتقدون أنّ قوتهم التفاوضية في الحرب الباردة الجديدة ستؤدي إلى صفقات تجارة وتكنولوجيا وأسلحة أفضل من الغرب،

[1] BRICS discusses alternatives to the dollar at the August summit: Russia", Global Times, Beijing: publication date: July 23, 2023, retrieved 11/12/2023, link https://www.globaltimes.cn/page/202307/1294900.shtml.

[2] "The Emergence of a New Non-Alignment: The Twenty-Fourth Newsletter", JUNE 15, 2023 Tricontinental: Institute for Social Research. Available at: https://thetricontinental.org/newsletterissue/new-non-alignment/

[3] Madiha Afzal, Bruce Riedel, and Natan Sachs," The United States, China, and the "new non-aligned" countries, RESEARCH REPORT, February 2023.

وستمثل هذه البلدان الثمانية وحدها (ثلاثة أرباع سكان العالم و60 % من اقتصاده بحلول العام 2030، ولديهم تطلعاتٌ للهيمنة الإقليمية ويعتقدون أنّ عدم الانحياز يخدم مصالحهم بشكلٍ أفضل)[1].

ت. الوصول المتعدد إلى التكنولوجيا العسكرية الفائقة: من خلال تأمين نفس التقنيات الرئيسية: الطائرات المقاتلة، والتكنولوجيا الخضراء، والرقائق، والغواصات، والأدوية النووية، والمستحضرات الصيدلانية المتقدمة، وشبكات الجيل الخامس المتنقلة –التي يمكن أن تعزز نموها وتنميتها الاقتصادية، إنّ خريطة الدول التي ظلّت محايدةً بشأن العقوبات المفروضة على روسيا ليست احتجاجًا على العدالة العالمية، بل هيّ استراتيجيةٌ تفاوضيةٌ معقدةٌ بين الجنوب والشمال الليبرالي قبل حسم الجنوب النهائي اتجاهه إلى النظام الماليّ والتكنولوجيّ والعسكريّ الجديد للغرب –(حال خسارة روسيا الحرب في أوكرانيا)–، وتعتزم هذه الدول بهذه الحالة انتزاع أقصى قدرٍ من التنازلات، كما أنّهم يراهنون على أنّ الغرب سيتسامح مع تباطؤهم في العقوبات الروسية، والامتناع عن فرض عقوباتٍ ثانويةٍ (عقوبات لكسر العقوبات)، أمّا إذا انتصرت روسيا في هذه الحرب فالنظام الاقتصاديّ العالميّ سيعكس نتيجة هذه الحرب، وبالتالي الجنوب العالمي سيحصد نقاطاً مضاعفةً من روسيا والغرب، وهنا يمكن الإجابة على تساؤلٍ مهمٍ، ما الذي تريده بالضبط البلدان التي تنتهج بشكلٍ غير رسميّ عدم الانحياز الجديد؟، وتكمن الإجابة بالآتي[2]:

. التقنيات الأساسية لتعزيز النمو في المستقبل.

. معدات عسكرية متطورة لتعزيز الأمن.

. اليد العليا في المفاوضات التجارية مع أوروبا والولايات المتحدة والكتلة الروسية الصينية الجديدة.

. السلع الأساسية مثل الغذاء والطاقة والمعادن والأسمدة من الكتلة الروسية الصينية الجديدة.

. شروطٌ أفضل لإعادة هيكلة ديونها للدائنين الغربيين والصينيين خلال أزمة ديون الدولار العالمية التي تهدد سيادتهم.

. الاعتراضات المتزايدة من الدول النامية حول المعايير المزدوجة الغربية، وعن عقود من الإهمال للقضايا الأكثر أهميةً بالنسبة لهم، وعن التكاليف المتزايدة الحرب وزيادة حدّة التوترات الجيوسياسية.

[1] M. Joseph Sirgy ،Richard J. Estes ،El-Sayed El-Aswad ،Don R. Rahtz, Combatting Jihadist Terrorism Through Nation-Building A Quality-of-Life Perspective, Springer International Publishing, 2019, p 74.
[2] Tim Sahay, Non-alignment: The BRICS' New Bargaining Chip, Sep 2022, 43-46.

. تنشغل بلدان الجنوب العالميّ بالرغبة في نشوء عالمٍ متعدد الأقطاب لا تكون فيه تحت هيمنة أيّ قوةٍ عظمى، بما في ذلك روسيا والصين، حتى أنّ نموذج العالم ثنائي القطب الذي تصطف فيه جميع الدول خلف الغرب أو مزيجًا من الصين وروسيا هو عكس النظام العالمي الذي تريده دول الجنوب العالمي.

. الحفاظ على سيادة الدول واستقلاليتها في عملية صنع السياسة الخارجية، وهذا يعني أنّه يمكن لدول عدم الانحياز الجديد أن تنقل مبادرات سياستها الخارجية بحريةٍ وتطور مصلحتها الوطنية دون التقيد بالالتزامات المؤسسية لأيّ تحالفٍ اقتصاديّ أو عسكريّ.

2. الحرب الأوكرانية–رافعة عدم الانحياز الجديد

مثّلت العملية العسكرية الروسية الخاصة صدمةً استراتيجيةً غيّرت من مشهد العلاقات الدولية، وساهمت الاستراتيجية الأميركية بإعادة الحرب إلى أوروبا في تعميق عدم الاستقرار العالمي، وأدى هذا الصراع إلى توسيع خط الصدع بين دول العالم الغربي التي تدعم أوكرانيا، والقوى المحايدة وتلك التي تقف إلى جانب روسيا، كما جددت العملية العسكرية الخاصة لروسيا في أوكرانيا المناقشات النظرية في الغرب حول حياد الدولة من منظور القانون والسياسة في عالمٍ يتم فيه حظر الحرب العدوانية نظرياً، حيث برزت اتجاهاتٌ جديدةٌ لإعادة تقييم المفاهيم الحديثة للحياد بالاقتران مع المثل العليا المتطورة لعدم الانحياز، مثل تلك التي أعلنتها حركة عدم الانحياز، وأبرزت تلك الحرب الانقسام الحقيقي حول أوكرانيا والذي بدى في جوهره بين الشمال العالمي والجنوب العالمي، وليس بين الديمقراطية والاستبداد كما روج الغرب الجماعيّ.

ظهرت سياسات (عدم الانحياز) في وقتٍ مبكر من الصراع عندما قدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا في آذار 2022 يدين ما عدّه القرار "غزواً" روسياً لأوكرانيا (UN General Assembly Resolution ES-11/1)، وبينما أيدت 141 دولة عضو في الأمم المتحدة الإجراء، امتنعت 25 دولة عن التصويت[1]، بما في ذلك عضوان مؤثران في حركة عدم الانحياز، هما الهند وجنوب إفريقيا، وفي الشهر التالي، عندما صوتت الجمعية العامة لطرد روسيا من مجلس حقوق الإنسان، ظهرت أصواتٌ معارضةٌ أكثر، مع امتناع

[1]"ES-11/1. Aggression against Ukraine" ,Eleventh emergency special session, Agenda item 5, Letter dated 28 February 2014 from the Permanent, Representative of Ukraine to the United Nations addressed to the President of the Security Council (S/2014/136), Resolution adopted by the General Assembly , ES-11/1. Aggression against Ukraine, New York, United Nations, General Assembly, 2 March 2022.

58 دولة عن التصويت، وتصويت 24 ضد القرار[1]، تضمنت هذه الدول الممتنعة عن التصويت مفاجئةً للعديد من الدول الكبيرة، مثل البرازيل والمكسيك ونيجيريا ومصر وإندونيسيا، ثلاثة منها أعضاءٌ أساسيون في حركة عدم الانحياز، علاوةً على ذلك، ساعد أعضاء حركة عدم الانحياز مثل الهند والإمارات العربية المتحدة وباكستان وإندونيسيا وماليزيا روسيا في تجنب الإجراءات الاقتصادية الغربية من خلال زيادة تجارتها الثنائية في السلع مثل أشباه الموصلات والأسلحة والهواتف المحمولة والأسمدة وغيرها من المنتجات، وأعلنت روسيا أنّ (مبيعاتها من النفط إلى الهند زادت بمقدار 22 ضعفًا في عام 2022، كما زادت صادرات الغاز الطبيعي السائل إلى البلاد بشكلٍ كبير، وفي الواقع، أصبحت روسيا رابع أكبر شريكٍ تجاريٍّ للهند خلال فترة العقوبات مع زيادة الواردات من البلاد خمس مرات إلى 32.9 مليار دولار بين نيسان وكانون الأول 2022)[2].

إذاً أبرزت الحرب في أوكرانيا الانقسامات السياسية والاقتصادية والثقافية القائمة وساهمت في المزيد من السياسات التي يسميها الغرب غير الليبرالية، بالإضافة إلى الإحجام عن تأييد الرغبة الغربية بإدانة ما تسميه "العدوان" الروسي وهو مؤشرٌ على عدم قناعة دول الجنوب بالنظام الدولي الليبرالي السائد، وقد استجابت دول عدم الانحياز أيضًا للتغيرات الجيوسياسية الأوسع نطاقًا وتأثرت بها، مثل التخفيضات الأميركية في البرامج الدبلوماسية والتنموية منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008، والتحولات اللاحقة بعيدًا عن الحرب العالمية على الإرهاب، كلّ هذه الاتجاهات سمحت للقادة بتركيز السلطة نحو الداخل على حساب ما تسميه الدول الغربية "المبادئ الليبرالية الأساسية الغربية" والتي تيقنت هذه الدول من ازدواجيتها بعد حرب أوكرانيا، والتي اتضحت بشكلٍ أكثر شمولاً من خلال انتهاكات القانون الدوليّ لحقوق الإنسان.

3. التحوّط الاستراتيجي في مرحلة تحول القوة العالمي

فرضت تحولات القوة العالمية نفسها على أنماط التفاعل الدولي، كالأنماط التي تحدث بين الدول الصناعية والقوى الناشئة، وكذلك بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، إضافةً إلى الدول الوسطى والمهيمنة في النظام الدولي، وتشمل أيضاً خيارات وموقف الدول الصغرى، فاتجهت الدول المهيمنة نحو

[1] Eleventh emergency special session, Agenda item 5, Letter dated 28 February 2014 from the Permanent, Representative of Ukraine to the United Nations addressed, to the President of the Security Council (S/2014/136), Resolution adopted by the General Assembly, on 12 October 2022, [without reference to a Main Committee (A/ES-11/L.5), ES-11/4. Territorial integrity of Ukraine, New York, United Nations, General Assembly, 13 October 2022. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/630/66/PDF/N2263066.pdf?OpenElement.

[2] Andrew Cheatham, " The New Nonaligned Movement Is Having a Moment",, Washington, DC, The United States Institute of Peace, Thursday, May 4, 2023, Retrieval 3/11/2023, Link: https://www.usip.org/publications/2023/05/new-nonaligned-movement-having-moment

سياسات الاحتواء (الصلب والناعم والتقنيّ) تجاه الدول التعديلية، وأصبحت سياسات التحوط الاستراتيجي (hedging strategic) خياراً آمناً للدول الوسطى بانتظار حسم الصراع والتنافس بين القوى الكبرى والصاعدة، واتجهت الدول الثانوية نحو موازنة (balancing) سياستها الخارجية، وأصبح خيار العربة (Bandwagoning) مفضّلاً للدول الصغرى في مرحلة تحول القوة العالمي.

يعدّ مفهوم التحّوط الاستراتيجيّ من أهم استراتيجيات الأمن القوميّ المعاصرة التي تتبنى مختلف الآليات المتضاربة والتعاونية، لتحقيق المصلحة القومية أو الوطنية، برز هذا المفهوم في السنوات الأخيرة، في خطاب العلاقات الدولية، اشتقاقاً من الاقتصاد في الأربعينيات من القرن الماضي، حين اقترحه الاقتصاديون وصقلوا مفهومه (Hedging)، وتحول إلى عنصرٍ أساسيٍّ في استراتيجيات التمويل بحلول الستينيات، والتحوط هو نمط تفاعلٍ معاصرٍ بين الدول، مدفوعٌ في المقام الأول بحسابات الحالة الطارئة للدولة، وهو نتيجةٌ للمتغيرات الإقليمية والدولية المتغيرة في بيئة عدم يقينٍ استراتيجّي، تمارسه الدول على عدّة مستويات[1]، (الأول: دولٌ صغيرةٌ تجاه صراع دولٍ كبرى، فتتحوط الدول الصغيرة من نتائج هذا الصراع، وتعمل على تقليل آثاره على أمنها القوميّ، أو استخدامها كأداةٍ وساحةٍ لهذا الصراع، المستوى الثاني، تستخدمه الدول الصغرى والوسطى ضدّ قوةٍ مشابهةٍ في نظامٍ إقليميٍّ محدد، لتقليل إمكانية التصادم المباشر، والمستوى الثالث التحوط كنهجٍ في السياسات الخارجية للدول الصغيرة تستخدمه لتعزيز مكانتها السياسية وتجنب الصراعات الدولية أو خضوعها كليّاً لهيمنة دولةٍ كبرى)، تُعرّفه (إيفلين جوه)، أستاذة الاستراتيجية في الجامعة الوطنية الأسترالية، بأنّه (مجموعةٌ من الاستراتيجيات التي تهدف إلى التخطيط الطارئ في موقفٍ لا تستطيع فيه البلدان اتخاذ قراراتٍ بشأن بدائل أكثر وضوحًا، مثل: الموازنة أو المشاركة أو الحياد، بدلاً من ذلك، تتكيف الدول مع الموقف الوسطيّ الذي يحبط أو يتجنب الاضطرار إلى اختيار سياسةٍ على حساب أخرى)[2]، ويعني إبقاء أكثر من خيارٍ استراتيجيٍّ مفتوحٍ ضدّ احتمال وجود تهديدٍ أمنيٍّ مستقبليّ لا تعتمد فيه الدولة على استراتيجيةٍ واحدةٍ في مواجهته، كم أنّ "التحوط" هو خيارٌ استراتيجيٌّ تقوم به الدولة من خلال عدم الانحياز إلى أيّ طرف، سواءٌ بشكل مؤقتٍ أو دائمٍ، طبعاً إذا كان التحوط في إطار تجنب صراعٍ دوليّ، أو من خلال اتباع سياستين متعارضتين تجاه دولة أخرى إذا كان مصدر التهديد مباشراً من قبل دولةٍ مهددة، من خلال آليتي التوازن والمشاركة، والتي من خلالها تستعد الدولة للأسوأ من خلال الموازنة والحفاظ على جيشٍ قوي،

[1] د سومر صالح، د علي عباس، عالم بلا مهيمن-سياسات الدول المتوسطة في مرحلة تحول القوة العالمية، (بيروت: دار البصائر، 2023)، ص 57.

[2]Evelyn Goh (2005), "Meeting the China Challenge: The U.S. in Southeast Asian Regional Security Strategies," Policy Studies, No. 16 (Washington, D.C.: East-West Center, p 3.

وبناء التحالفات وتعزيزها، مع الاستعداد أيضًا للأفضل والمشاركة من خلال بناء شبكاتٍ تجاريةٍ، وزيادة الروابط الدبلوماسية، وخلق أطرٍ ملزمةٍ متعددة الأطراف، تحاول الدولة المتحوِّطة أساساً تقليل التهديدات الموجهة لاستقرارها، والبقاء في عالمٍ فوضويّ، وأنّ دافعها في ذلك ليس الحصول على مكاسب مادية، أو تغيير وضعها النسبيّ وإنّما تأمينه، من خلال التحوّط، لذلك تنتهج الدولة سياساتٍ متعاكسةٍ، فمن جهةٍ تعزز تعاونها الاقتصادي مع مصدر التهديد، وتستعد لمواجهةٍ دبلوماسيةٍ وعسكريةٍ من خلال زيادة القدرات العسكرية من جهةٍ مقابلة، (فالتحوّط من قبل الدول الصغيرة يتعلق بالمشاركة الاستراتيجية وتقليص الهيمنة الإقليمية في سياق تقييم الردع في بيئة من الأقطاب المتغيرة)[1]، وعليه يمثل التحوط الاستراتيجيّ منهج عدم الانحياز الجديد للجنوب العالمي في مرحلة تحول القوة العالمية، يسمح بانخراط الجنوب العالميّ مع أطراف الصراع، للتخفيف من احتمالات الهيمنة، وتنويع الشراكات الأمنية والسياسية والاقتصادية بما يضمن المصلحة الوطنية، وذلك دون الحاجة إلى اصطفافاتٍ، وتحالفاتٍ، أو إعلان الحياد.

ثالثاً: مآلات عدم الانحياز الجديد

من غير الواضح بعد مدى التزام الجنوب العالميّ مستقبلاً بسياسة عدم الانحياز، فهيّ تحتمل التوجه الرسميّ المستقر، كما تحتمل كونّها مرحلةٌ مؤقتةٌ تنتهي بانتهاء مرحلة تحول القوة العالميّ.

1. عوامل ازدهار عدم الانحياز الجديد

بدايًة تفضل غالبية دول عدم الانحياز الجديد العمل بدون الإعلان رسميًا عن تكتل "عدم الانحياز"، وساهمت مجموعة من العوامل في ازدهارها:

أ. التنمية: حقق الكثير من بلدان العالم النامي قفزاتٍ كبيرةً منذ نهاية الحرب الباردة في المجال الاقتصاديّ والتنمويّ والسياسيّ، والمتوقع حسب بيانات صندوق النقد الدولي استقرار معدلات النمو حتى العام 2024 وفق الآتية: (5.5%) في الصين حتى العام 2024، والهند (7.3%)، (1.8%) أميركا اللاتينية، (3.2% أفريقيا)، ووفق ذات التقدير فإن أربعين اقتصاداً صاعداً يتوقع نمو نصيب الفرد بالنسبة للمتوسط العام حوالي (3.3%)[2].

[1]Dr. Bibek Chand, D. Z. (2018). Southeast Asian Hedging and Indo- Japanese Strategies for Regional Balance. Chand, Garcia, and Modlin, 23, p 32.

[2] آفاق الاقتصاد العالمي 2019: تراجع التصنيع العالمي، ارتفاع الحواجز التجارية، تراجع التصنيع العالمي، (واشنطن: صندوق النقد الدولي، قسم الأبحاث، 6 ديسمبر 2019)، ص 15-16.

ب. يوفر الصعود المستمر للجنوب العالميّ كقوةٍ اقتصاديةٍ والانحدار النسبيّ للغرب، البيئة الآمنة للجنوب لعدم الانحياز وخصوصاً من تهديدات الغرب[1].

ت. القوة النسبية: أضحت بلدان الجنوب العالمي أقلّ ميلًا للتأثر من تخويف القوى الكبرى وأقلّ عرضةً للتخويف كذلك الأمر.

ث. المرونة في السياسة الخارجية، والتي ترجع إلى مكاسب البلدان النامية الاقتصادية والتحالفات الاستراتيجية التي قاموا بها، مثل إنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) في العام 1967 والمكانة الحاسمة التي حققتها هذه الكتلة التي تضم ما يقرب من 700 مليون شخص على الصعيد السياسي والأمني والاقتصاديّ لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ[2]، وكذلك الأمر لمنظمتي البريكس (BRICS)، وشنغهاي (Shanghai).

ج. طبيعة العصر: تحمل قوى عدم الانحياز وزنًا وتأثيرًا أكبر بكثير من أسلافهم في القرن العشرين، وذلك بفضل العصر الرقميّ بتأثيره اللامركزيّ القويّ والواسع الانتشار في عالمٍ متعدد الأقطاب ناشئ.

ح. أمن الطاقة الوطنيّ: ستوفر عدم الانحياز للبلدان النامية والأسواق الناشئة طرقًا جديدة لتعزيز استقلاليتها في السياسة الخارجية وسياسة الطاقة[3].

2. تحديات عدم الانحياز الجديد

هناك تحدياتٌ ماثلةٌ أمام حركة عدم الانحياز الجديد، أبرزها:

أ. تصدي الحركة لتحديات العيش في عالمٍ منقسمٍ بين دول غربية تدعي اشتراكها في التزامات حقوق الإنسان وهيّ حكومات قائمة على الهيمنة والسيطرة، وبالمقابل –دول أخرى مثل الصين وروسيا وإيران –تسعى لإزالة عقبات توسيع قوتها وتأثيرها وصولاً نحو قيام نظامٍ دوليّ متعدد الأقطاب.

[1] James Jay Carafano, Max Primorac," The New Non-Aligned Movement", Global Politics, May 17, 2022:
https://www.heritage.org/global-politics/commentary/the-new-non-aligned-movement.

[2] Sholto Byrnes," The new 'non-aligned movement' is an improved version of the original concept", OPINION, August 31, 2022, Available at the link:
https://www.thenationalnews.com/opinion/comment/2022/08/31/the-new-non-aligned-movement-is-an-improved-version-of-the-original-concept/.

[3] LAURENCE TUBIANA, "Europe and the New Non-Alignment", project-syndicate, Sep 23, 2022, Available at the link:
https://www.project-syndicate.org/onpoint/europe-climate-policy-new-nonalignment-by-laurence-tubiana-2022-09.

ب. لا يوجد قادةٌ بالفطرة لحركة عدم الانحياز المعاصرة، فالهند، إحدى زعماء حركة عدم الانحياز في حقبة الحرب الباردة، عليها راهناً أن توازن بين الصين التي تتقاسم معها ملفاتٍ شائكة، والولايات المتحدة التي تراهن على استقطاب الهند في نهاية المطاف، وهذا يزيد من احتمالية أنّه إذا ظهرت الحركة بشكلٍ رسميّ وتنظيميّ وقانونيّ، فسوف يتم الهيمنة عليها من قبل القوى التقليدية، ومن المحتمل أن تسعى الدول التي تتبنى مفهوم عدم الانحياز إلى تبني هذا المفهوم لأسبابٍ خاصة، مثل شراء تفضيلات قوى الجنوب الكبرى، ومساعدتها على إيجاد مسارات للخروج من العزلة السياسية وتجاوز العقوبات مقابل خدمات أو ضمانات أو ربما نقدًا فقط.

ت. للعالم الغربي مصلحةٌ راسخةٌ باستباق ظهور حركة عدم الانحياز الجديدة واحتواء هذا الظهور.

ث. العديد من الدول التي اختارت الانضمام إلى حركة عدم الانحياز خلال الحرب الباردة فعلت ذلك لأنّها كانت دولاً فقيرةً وغير مهمةٍ من الناحية الاستراتيجية وتجاهلها العالم الغربي، ولم يكن لدى الغرب الكثير ليقدمه لها، أو أنّ تلك العروض كانت مصبوغة بإرث استعماريّ، أمّا اليوم، تراهن دول الغرب على أنّ التنمية القائمة على مبادئ السوق (الحرة) هيّ المفتاح، وأنّ الدول الأكثر حريةً وأمانًا وازدهارًا سترغب في التوافق مع (العالم الحر)، وذلك ببساطة لأنّ دول (العالم الحر) تزدهر والدول التي ستلتزم الحياد لا تفعل ذلك، هذا لا يعني أنّ الأسواق الحرة هيّ صيغةٌ سحريةٌ يمكن أن تغير الدول كما اعتقدت الدول الغربية بخصوص الصين، والتي لم تفعل ذلك، والغرب بحاجةٍ إلى التعلم من تجربته مع الصين والتأكد من أنّه سيدفع مبادئ السوق الحرة بطريقة استراتيجية.

ج. في حين أنّ عدم الانحياز النشط قد يكون تصويرًا دقيقًا للسياسات الخارجية لبعض البلدان، إلّا أنّه سيكون كارثيًا كاستراتيجيةٍ إقليمية لسببين أساسيين:

. عدم المحاذاة النشط عفا عليه الزمن، قبل نصف قرنٍ من الزمن، أدى هذا النهج إلى وضع مجموعة دول عدم الانحياز ضمن قوائم الدول قيد التطوير، وكونها لا تمثل أهميةً استراتيجيةً – وهذا التصنيف قد يعاد مرةً أخرى.

. تعدّ الأوبئة والمهاجرون وتغير المناخ تحدياتٍ عالميةٍ مشتركةٍ تجبر هذه التحديات الجيران على التصرف بطريقة متوافقةٍ جغرافياً ولا ينفع معها توصيف الحياد.

. القوى التصحيحية في النظام الدوليّ ليست قدوةً جيدةً (نموذجٌ) لدول عدم الانحياز من الناحية الاقتصادية، والازدهار الذي حققته بعض الدول النامية كان بسبب اتباعها منهجاً اقتصادياً مخالفاً لمنهج تلك القوى، ومع

ذلك، فإنّ هذا المسار المُثبت نحو تكوين الثروة والحرية يقوضّه نموذج المساعدة الإنمائية الغربي، هذا النهج يكافئ السياسات الاقتصادية السيئة بمزيد من المساعدات، وغالبًا ما يكون محمّلاً بالأجندات الاجتماعية التي لا تتوافق مع المعايير الثقافية للمستفيدين، ويوجه الاستثمارات نحو الصناعات المفضلة سياسيًا، مثل مصادر الطاقة المتجددة، التي تزيد من معدلات الفقر والبطالة[1].

ثالثاً: احتمالات إنعاش عدم الانحياز كمسار وسط في المنافسة العالمية

يمكّن عدم الانحياز النشط البلدان الأصغر والنامية من تعزيز قيمها ومصالحها دون تقييد نفسها بالسياسات والتفضيلات الدولية للقوة العظمى، سيما مع تنامي تيارات (القومية الاقتصادية والحمائية)، وتبرز معاصراً مؤشرات الابتعاد عن التنافس (الأميركي–الروسيّ الصينيّ).

1. تزايد مؤشرات عدم القناعة بالنظام الدوليّ الليبراليّ: بالنظر إلى تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار مطالبة روسيا بالسحب الفوري والكامل وغير المشروط لجميع قواتها العسكرية من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليًا وامتناع 35 دولة عن التصويت، وكذلك تصويت الأمم المتحدة على تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان وامتناع 58 عن التصويت، تعكس هذه الأصوات ردّ فعلٍ مناسبٍ فوريّ لدول الجنوب، وهو علامةٌ على عدم القناعة بالنظام الدولي الليبرالي الغربي المهيمن.
2. من المرجح أن تكون روسيا والصين من مؤيدي حركة عدم الانحياز مستقبلاً.
3. بلدان حركة عدم الانحياز يمكن أن تستفيد من نهج الجلوس على السياج–Sitting on the fence))، والحفاظ على الحياد وتجنب الاصطفاف المباشر مع أيّ قوةٍ عظمى، وعشرات الدول التي امتنعت عن التصويت في الأمم المتحدة على الحرب الأوكرانية هيّ مثال على هذا الموقف، وهذا الأمر يمكّنها من الاستفادة من المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا لتحقيق غاياتها الخاصة، دون الانحناء للضغوط من الطرفين.
4. دول الخليج والميل نحو عدم الانحياز المرن لصالح الصين مؤشرٌ على تنامي نهج عدم الانحياز العالميّ، بسبب شعورهم بالإحباط بسبب تعثر الالتزامات الأمريكية، اتجهوا نحو تعزيز علاقاتهم مع الصين، فوقعت المملكة العربية السعودية اتفاقية شراكةٍ استراتيجيةٍ شاملةٍ مع الصين (وقعت الإمارات والصين اتفاقية شراكةٍ مماثلةٍ في عام 2018)، فالولايات المتحدة لم تلتزم تعاهدياً بضمان أمن الخليج بشكلٍ "صارمٍ وفوريّ"، على غرار الالتزام الذي تعهد به الرئيس بايدن لكوريا الجنوبية في نيسان 2023 في حالة وقوع هجوم نوويّ من

[1] James Jay Carafano, Max Primorac," The New Non-Aligned Movement", Op. cit.

كوريا الشمالية، واقتصرت سياسات الإدارة الحالية على التطمينات اللفظية بشأن المساعدة الأمريكية، والالتزام الوحيد الذي قطعه بايدن لأمن دول الخليج العربية هو عدم السماح لإيران بامتلاك قنبلةٍ نووية[1].

تعدّ مسألة الحفاظ على علاقاتٍ جيدةٍ مع كلّ من واشنطن وبكين أمرًا حاسمًا للتنمية الاقتصادية لبلدان الجنوب العالميّ، فضلاً عن تدفقات التجارة والاستثمار، وهنا لا ينبغي الخلط بين عدم الانحياز النشط والحياد الذي هو (مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الدولة المحاربة والدولة غير المشتركة في الحرب: بموجبه تستطيع الدولة البقاء بعيداً عن الحرب وهو ما يطلق عليه حق الحياد)[2]، فأن تكون محايدًا يعني عدم اتخاذ موقف، وهذا ليس هو الحال في عدم الانحياز النشط، والذي يعني البقاء على مسافةٍ متساويةٍ **من** القوى العظمى وتفضيل السياسة الأقرب لمصالح الدول غير المنحازة دون الانخراط في المنافسة.

- **<u>الخاتمة :</u>**

أُحتفل هذا العام (2023) بالذكرى السنوية الثانية والستين للقمة الأولى لحركة عدم الانحياز، التي انعقدت في أيلول من العام 1961 في بلغراد، يوغوسلافيا السابقة، ولكنّ العالم قد تغير بشكلٍ عميقٍ على مدى العقود الستة الماضية، وحتى عدم الانحياز نفسه لم يعدّ بالمفهوم ذاته الذي تأسس عليه، إذ كانت القوة الدافعة الأساسية التي أدت إلى ظهور حركة عدم الانحياز هيّ رغبة الآباء المؤسسين لها في الحفاظ على الاستقلال ورفض الانجرار إلى التنافس بين القوتين العظميين في ذلك الوقت، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، وكان عدم الانحياز في المقام الأول مجموعةٌ من البلدان النامية والمناهضة للاستعمار، وهيّ تشمل العالم النامي، المسمى أيضًا "العالم الثالث"، أو "الجنوب"، مقارنة بدول "الشمال" الأكثر تطورًا.

راهناً عدم الانحياز هيّ اتجاهٌ سياسيّ أكثر منه تنظيمٌ سياسيٌّ دوليٌّ، يعبّر عن رغبة في الحياد وعدم الانخراط في صراع القوة والهيمنة في النظام الدوليّ، إنّه تعبيرٌ عن النأي بالنفس عن هذا الصراع بين القوى المهيمنة والراغبة بالتغيير، بما يجنبهم تبعات وآثار تلك الصراعات، وبنفس الوقت يفتح لهم إمكانيات الاستفادة من جميع أطراف الصراع.

---

[1]David Ottaway," America's Key Gulf Arab Partners Embrace Non-Alignment, With a Tilt toward China", Washington, DC, Wilson center, May 31, 2023, Available at the link: https://www.wilsoncenter.org/article/americas-key-gulf-arab-partners-embrace-non-alignment-tilt-toward-china.

[2] أزهر عبد الأمير الفتلاوي، العمليات العدائية طبقا لقواعد القانون الدولي الإنساني، (القاهرة: المركز العربي للنشر، 2018)، ص46.

عدم الانحياز الجديد تعبيرٌ عن التمسك بالاستقرار العالميّ على أسس النظام متعدد الأطراف، والقانون الدولي، الذي تشترك الدول بصياغة قواعده.

يتوقع العالم أن تقوم حركة عدم الانحياز بمهمة تعزيز التنمية والتجارة الحرّة والعولمة بطريقةٍ أكثر ديناميكيةً وابتكارًا، ليس فقط تعظيم الفوائد التي تعود على الناس في الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، ولكن أيضًا التأكد من أن العالم سوف يتمتع ككلٍّ بنموٍ أكثر إنصافًا واستدامة.

طبعاً عدم الانحياز الجديد لا يهدد مكانة ودور حركة عدم الانحياز التقليدية، فلا تزال حركة عدم الانحياز (الرسمية) مبادرةٌ دوليةٌ مهمةٌ للغاية، ومن المتوقع أن تستمر أهميتها الاستراتيجية لسنواتٍ عديدةٍ قادمةٍ، مع 120 دولة عضو، و17 دولة مراقبة، تمُثل ما يقرب من 55 في المائة من البشرية، كما تعدّ حركة عدم الانحياز قوةً سياسيةً واقتصاديةً كبيرةً في العالم، وتظلّ واحدةً من أهمّ المنصات للدول النامية في أجزاء كثيرة من العالم للتعبير عن وتنسيق مواقفهم السياسية.

References:

1 .Musa Al-Zoubi, Studies in Research and Political Thought, (Damascus: Arab Writers Union, 2008).

2 .Mukhtar Marzak, The Non-Aligned Movement in International Relations: From the Beginning until the New Delhi Conference of Foreign Ministers 1981, (Cairo: Al-Dar Al-Alamiya, 1983).

3 .Dr. Sumer Saleh, Dr. Ali Abbas, A World Without a Hegemon - The Policies of Middle Countries in the Phase of Global Power Transformation, (Beirut: Dar Al-Muntaj, 2023).

4 .Global Economic Outlook 2019: A Global Beginning, New Barriers, Global Outlets, (Washington: International Monetary Fund, Research Division, December 6, 2019).

5. Azhar Abdel Amir Al-Fatlawi, Hostile Operations as a Court of the Rules of International Law, (Cairo: Arab Center for Publishing, 2018).